Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تحديات ظاهرة المقاتلين الأجانب في المنطقة المغاربية

-الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التطرف والإرهاب-

Challenges of the phenomenon of foreign fighters in the Maghreb Area

-Algerian's strategy in the face of extremism and terrorism-

بن علال آمال Benallal Amel
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر
National Graduate School of Political Science, Algiers
asmaa.setif@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-06-13 تاريخ القبول : 2020-04-09

ملخص

إن الارتدادات الأمنية التي أفرزتها الثورات العربية كان فرصة سانحة للجماعات الإرهابية لإعلان دعمها لتنظيم (داعش)، لتصبح بذلك ظاهرة المقاتلين الأجانب صورة جديدة للإرهاب الدولي. ولمواجهة تنامي دور هذه الفواعل المهددة للأمن الإقليمي، عمدت الجزائر داخليا إلى تبني مقاربة أمنية شاملة على ضوء تجربتها السابقة مع الظاهرة، أما خارجيا توارت الجزائر عن الأنظار لتواجدها في أسفل قائمة المصدرين للإرهاب.

وباعتبار التطرف العنيف مسارا ديناميكيا تتقاطع فيه ظروف وعوامل نفسية واجتماعية وإيديولوجية وخطابية تهيّ الفرد للانزلاق نحو الإرهاب أو مناصرته، فإن تجربة الجزائر في التعامل مع الظاهرة يمكن اعتبارها كنموذج يحتذى به لكونه قائم على ثالوث الحوار والأمن والتنمية، وإستراتيجية مندمجة وشاملة تجمع بين الوسائل الردعية والوقائية.

كلمات مفتاحية : المقاتلون الأجانب، الإرهاب، التطرف العنيف،إستراتيجية الجزائر، المقاربة الشاملة.

Abstract

The security repercussions of the Arab revolutions were an opportunity for the terrorist groups to declare their support for the Da'ash organization. The phenomenon of foreign fighter/FTFs has become a new face of international terrorism.In order to cope with the growing role of these threats, Algeria has adopted a holistic approach to security in the light of its past experience. At the external sphere, Algeria was out of the sight, because of the small number of FTFs. Given violent extremism as a dynamic path interspersed with psychological, social, ideological and rhetorical factors that prepare the individual to support terrorism, Algeria's experience can be seen as a model for being based on the triad of dialogue, security and development, and an integrated strategy.

Keywords: foreign fighters, terrorism, violent extremism, Algeria strategy, holistic approach.

مقدمة :

لقد أكدت الانتفاضات الشعبية التي قامت في العديد من الدول العربية سنة 2011 على عودة المتغير الأمني للواجهة، نتيجة تنامي دور الفواعل غير الدولاتية المهددة للأمن والاستقرار الإقليمي، وتنامي الخطاب الأيديولوجي المتطرف الذي يشرع ممارسة أعمال إرهابية خطيرة من شأنها المساس بسلامة الأشخاص والممتلكات.

إن الوضع الهش الذي أفرزته الثورات العربية سمح للجماعات الإرهابية واشتباكاتها الخطيرة من إعادة هيكلة تنظيمها وتجمعها من خلال زيادة تعبئة مقاتلين جدد في صفوفها و إعلان العديد من الحركات المتطرفة دعمها لتنظيم (داعش) كجماعة شورى شباب الإسلام في درنة بليبيا وأنصار بيت المقدس بسيناء وجماعة جند

الخلافة في بلاد المغرب بالجزائر، لتصبح بذلك ظاهرة المقاتلين الأجانب صورة جديدة للإرهاب الدولي.

وفي خضم هذا الوضع، يتموقع المغرب العربي في قلب التوازنات الدولية والإقليمية، لما له من أهمية جيوسياسية، وباعتباره وعاء لمجموعة من التفاعلات والتهديدات الإقليمية النابعة من المناطق المتاخمة له، ومفترق طرق لمركبات أمنية متفاعلة (الإتحاد الأوروبي والساحل الإفريقي و الشرق الأوسط). حيث شكلت المنطقة المغاربية نقطة انطلاق لموجة الانتفاضات العربية في كل من تونس وليبيا والتي امتدت إلى العديد من الدول العربية، وأدت إلى بروز ظاهرة المقاتلين المنضمين إلى الجماعات الإرهابية القتالية في مناطق الصراع، وعودتهم إلى بلدانهم بعدما اكتسبوا مهارات قتالية وخبرات كبيرة في ممارسة أعمال هدامة تستهدف الأرواح والممتلكات، وتشبعوا بأفكار التنظيمات المتطرفة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تقويض دعائم الاستقرار والأمن في المنطقة المغاربية.

وعليه تشكل ظاهرة المقاتلين الأجانب شاغلا أمنيا للعديد من الدول في المنطقة المغاربية، جراء ارتفاع عدد الشباب المتطرف الذين يغادرون أوطانهم للقتال في صفوف الجماعات الإرهابية، والذين من المتوقع أن يُصبحوا أكثر تطرفاً بعد رجوعهم ليُشكلوا تهديداً إرهابياً من نوع جديد وتحديا جديا للدول.

ولمواجهة تنامي دور هذه الفواعل المهددة للأمن الإقليمي، عمدت الجزائر داخليا إلى تبني مقاربة أمنية شاملة استقتها من تجربتها السابقة خلال العشرية السوداء، أما خارجيا فقد أكدت الجزائر بعدم كونها مصدرا لهذا التهديد بتواجدها في أسفل قائمة المصدرين للمقاتلين الإرهابيين.

وباعتبار التطرف العنيف مسارا ديناميكيا تتقاطع فيه ظروف وعوامل نفسية واجتماعية وإيديولوجية وخطابية تهيّئ الفرد للانزلاق نحو الإرهاب أو مناصرته، مع صعوبة التحكم فيه لاختراقه للدول عبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال، **كيف شكلت الجزائر الاستثناء المغاربي بضآلة ضلوع مواطنيها في هذه الشبكات الإرهابية ؟**

إن تجربة الجزائر في التعامل مع الظاهرة تستند على مقاربة قائمة على ثالوث الحوار والأمن والتنمية، وإستراتيجية مندمجة تجمع بين الوسائل الردعية التي تجلت في القانون 16-02 المُجرِّم للتجنيد الإرهابي، والسوسيو-اقتصادية والتربوية والدينية، التي تقودها المبادئ المركزية التي عرضت في الندوة الدولية حول الوقاية من التطرف العنيف بأبريل 2016 بجنيف.

وفي إطار البحث، سيتم التطرق إلى إستراتيجية الجزائر في مواجهة التطرف والإرهاب، بعد مناقشة التمييز القانوني بين المقاتلين الأجانب والإرهابيين والمرتزقة بما يسمح بحصر مفهوم الظاهرة ، والتطرق إلى ظروف وعوامل التطرف العنيف باعتباره مسارا ديناميكيا تتقاطع فيه عوامل وخلفيات تهيّئ الفرد للانزلاق نحو الإرهاب أو مناصرته أو المشاركة فيه، إلى جانب تحليل تنامي ظاهرة المقاتلين في الدول العربية والمغاربية خصوصا، والتداعيات الأمنية الناتجة عن تفاقم هذا التهديد العابر للأوطان.

وتعود أهمية هذه الدراسة إلى التعريف بمضمون إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومدى ارتقائها في أن تتموقع كاستثناء مغاربي في تصدّيها لانسياق شبابها وراء التيارات الراديكالية العنيفة التي جرفت دول المنطقة المغاربية ومدارها الإقليمي، وجعلتهم في حالة انكشاف أمني خطير، حيث أن الإرهاب عرف تحولا في طريقة عمله منتقلا من العمليات المحددة إلى الاحتلال والسيطرة على أقاليم كبيرة، بالاعتماد على الخطاب الإيديولوجي والتحريضي بواسطة المقاتلين الإرهابيين ونشاطاتهم الهدامة.

ولأجل معالجة الموضوع بأسلوب علمي دقيق، اعتمدنا على مقاربةٍ منهجيّة مركّبة مكنت من بلورة مضمون البحث وفق أسس علمية نوردها كما يلي:

التحليل القانوني: وتم الاستناد إليه من خلال عرض بعض القواعد القانونية والتعريفات وكذا بعض مواد الاتفاقيات و القرارات الدولية.

المنهج الوصفي التحليلي: وتكمن أهميته في التعرّف على جملة الأسباب والدوافع التي تصنع الفعل والفكر الإرهابي لدى المقاتلين الأجانب مما يساعدنا على فهم الظاهرة بشكل أوسع لوضع الحلول المناسبة لها ، إضافة لبحث وذكر الجهود الدولية والإقليمية للجزائر في مكافحتها.

1.1 التمييز القانوني بين الإرهاب والمقاتلين الأجانب والمرتزقة

1.1 تعريف الإرهاب

لم تجتمع إلى الآن المجموعة الدولية على إسناد تعريف موحَّد للإرهاب، حيث أن وصف الظاهرة أسهل من تعريفها لتباين التوجهات والمنطلقات لدى الأطراف الدولية. رغم ذلك، وجدت بعض التعريفات التي قدمتها بعض الهيئات والمنظمات الدولية كتعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة أو تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة

الإرهاب لعام 1998 . ويعرف الإرهابي على أنه كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع في ارتكاب فعل أو يحرض أو يهدد أو يخطط لأي جريمة إرهابية بأي وسيلة كانت ولو بشكل منفرد أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع إجرامي مشترك أو تولى قيادة أو زعامة أو إدارة أو إنشاء أو تأسيس أو اشتراك في عضوية أي من الكيانات الإرهابية أو قيامه بتمويلها أو ساهم في نشاطها مع علمه بذلك .

2.2 تعريف المقاتلون الأجانب:

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالمقاتلين الأجانب، حيث يعرفهم الخبير دايفيد مالات *(David Malet)* " أفراد ليسوا من مواطني دول الصراع ، وينخرطون في التمردات التي تحدث خلال الحروب الأهلية." وتعرفهم ساندرا *(Sandra Krähenmann)* "المقاتل الأجنبي هو الشخص الذي يترك بلده الأصلي أو مكان إقامته المعتاد للانضمام إلى جماعة مسلحة غير دولاتية ، تكون طرفا في نزاعات المسلحة في الخارج، وتكون العوامل الدافعة له نابعة أساسا من الايدولوجيا ، الدين و/ أو القرابة" [1] .

وتشير منظمة الأمم المتحدة في نصوصها أساسا إلى مصطلح المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهو ما يعني أن هذه الظاهرة ينظر لها من وجهة نظر مكافحة الإرهاب، وتمَّ تعريفهم في القرار رقم 2178 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 24 سبتمبر 2014، "هم الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم بغرض ارتكاب، أو تدبير، أو إعداد، أو المشاركة في أعمال إرهابية، أو تقديم أو تلقي تدريب إرهابي، بما في ذلك ما يكون له علاقة بنزاع مسلح".

3.3 تعريف المرتزقة :

يختلف المقاتلون الأجانب عن المرتزقة، الذين يقاتلون في الخارج نيابة عن حكوماتٍ أو هيئاتٍ ممولة تمويلا خاصا. فخلافا للمقاتلين الأجانب الذي لا يقوم أي نص قانوني دولي بتعريفه ، فإن تعريف المرتزقة يتناوله الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف الموقعة عام 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، وهي أول اتفاقية دولية تتناول بالتحديد موضوع المرتزقة. واعتمدت الأمم المتحدة في الرابع من ديسمبر/كانون الأول 1989 الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، وجرمت كل مرتزق وكل من يقوم بتجنيد أو استخدام أو تمويل المرتزقة، كما حظرت على الدول تجنيدهم واستخدامهم، إذ لا يتمتع المرتزق بوضع المقاتل أو أسير الحرب. والمرتزقة خلافا للمقاتلين الأجانب دافعهم إلى الضلوع في الأعمال العدائية هو تحقيق مغنم شخصي، بعيدا عن الدوافع الإيديولوجية أو المصالح السياسية[2].

2. الجزائر وظاهرة المقاتلين الأجانب:

1.2 الظروف المؤدية للتطرف العنيف المؤدي للإرهاب :

يعد التطرف العنيف مسارا ديناميكياً تتقاطع فيه جملة من الظروف والعوامل التي تهيّ الفرد للانزلاق نحو الإرهاب أو مناصرته أو المشاركة فيها، وحسب ما اتفقت عليها الأمم المتحّدة فإن هذه الظروف تشمل الخلافات العالقة دون حلّ ونزع الصّفات الإنسانيةً عن ضحايا مختلف أشكال الإرهاب وظواهره، فضلا عن ضعف دولة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان والتميز المبنيّ على العرق والجنسيةً والدّين والإقصاء السّياسيّ و التهميش الاقتصاديّ والاجتماعيّ وانعدام الحوكمة الرّشيدة.

كما تتدخل عوامل أخرى كنفسية الفرد الضعيفة أو القابلة للتأثير والتحكم فيها، مما يجعله عرضة للانخراط في صفوف الإرهابيين، كما أنه للتفاعلات الاجتماعيّة والعلاقات القائمة على القرابة أو الصداقة وحتى البناء الكريزماتي للشخص الذي يقوم بالدعوة للإرهاب والحضور الطاغي له على من سواه، يمكنه من إلهام الفرد بشرعيةً العمل الإرهابي وصدق الأهداف المتوخّاة منه، بهندسة خطاب ديني يقوم على الفهم الخاطئ والمنقوص للتغرير بالأفراد المستهدفين واستمالتهم نحو التطرف والراديكالية الإرهابية.

إن الأفراد المنقادين وراء الخطاب الديني المنحرف، يعمدون في أغلب الحالات إلى بناء هوية جديدة، بتغيير اسمهم ليس لاستبداله باسم مستعار، ولكن للإعلان عن شخصية مختلفة تذكر بصورة مغلوطة شخصية من شخصيات السلف القديم، وتوضح التمسك بفكرة العودة إلى أصل الدين و نهج القرون الأولى من "الإسلام" كما هو الشأن بتنظيم داعش الإرهابي. و تندرج في نفس السياق، التغييرات التي تمس الصفات الجسدية والملابس، التي تسمح باعتماد رمزية قوية لإثبات الذات ولنشر رسالة هذه التنظيمات الأصولية وحشد التأييد لها.

إن هذه العوامل متفرقة أو مجتمعة قد تكون وراء تحول بعض الأفراد عن مسارهم الطبيعي إلى عناصر هدامة قادرة على التعبئة والتجنيد على نطاق واسع، لتكوين جهات قتالية ترمي إلى إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بالخصم دون مراعاة أدنى الحقوق المتعارف عليها في الحرب.

2.2 حركية ظاهرة المقاتلين الإرهابيين وتداعياتهم الأمنية :

إن تعداد المقاتلين الأجانب ليس متفق عليه إلى حد الآن، فتجنيد المقاتلين يعد مسارا ديناميكياً، فحدّته يمكن أن تزيد أو تنخفض وفي بعض الأحيان تسكن لوهلة، لكن تراوحت عموما التقديرات ما بين 20.000 كأدنى تقدير إلى 200.000 كأعلى تقدير . كتب بيتر نيومان، مدير المركز الدولي للدراسات حول التطرف والعنف السياسي (ICSR) في

26 يناير 2015 أنه وفقا لأحدث التقديرات التي أعدها المركز ، فإن عدد الأجانب الذين انضموا إلى الصراع الدائر في سوريا والعراق يتجاوز 20،000 مقاتل، وقد فاق عدد المقاتلين خلال الصراع في أفغانستان سنوات 1980 [3]. في حين أن العدد الذي قدمته الأطراف العراقية والسورية (المنظمة السورية لحقوق الإنسان) يقدر ب 50.000 و 100.000 على التوالي. وقدرت الأمم المتحدة في فبراير 2015 عدد المقاتلين ما بين 65.000 و 80.000 . وفي ماي 2014، وضعت الجريدة البريطانية دي ايكونومست[4] تصنيفا الأول من نوعه لـ (15000)مقاتل إرهابي حسب جنسياتهم دون الأخذ بالاعتبار الحاملين للجنسيتين السورية والعراقية كما هو مبين في **الشكل البياني الأول**.

وتعد منطقة الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للمجندين بإحدى عشر ألفا مقاتل (11،000)[5] ، مقارنة كما هو ممثل في **الرسم البياني الثاني** بالدول المغاربية التي يبلغ مجموع المقاتلين خمس آلاف وثلاثمئة وثلاث وسبعون (5373). و تأتي الجزائر في أسفل قائمة الدول المغاربية المصدرة للمقاتلين الأجانب، حيث حسب الإحصائيات المعلن عنها من قبل وزارة الدفاع الوطني بلغ عدد الجزائريين المتورطين في تنظيم داعش سنة 2015 (273) جزائري، وحسب إحصائيات تم الإعلان عنها في جريدة الوطن الفرنسية لا يتجاوز عدد المجندين الجزائريين مائة شخص، أغلبهم من حاملي الجنسية المزدوجة[6]، وهي نسب ضئيلة مقارنة بباقي الدول المعنية بالظاهرة، حيث لا ترد الجزائر كما هو مبين في الجدول المبين في الشكل الثالث ضمن الدول العشرين الأولى التي أحصاها في قائمته المركز الدولي للدراسات حول التطرف والعنف السياسي.

إن ضآلة المتورطين من الشباب الجزائري ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية المتطرفة تبرره ذاكرة الجزائريين، التي لا تزال حية، حول عقدٍ من إراقة دماء أبنائهم (منذ عام 1991 إلى 1997) ، وهو ما جعل من الصعب جذب اهتمام الشباب الجزائري لهذه الممارسات الإرهابية، ومن جهة أخرى فعالية الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف. لكن تبقى الجزائر رغم ذلك، عرضة للانزلاق نحو الرّاديكاليّة العنيفة، التي تعتمد على ما يتيحه العصر الحديث من تكنولوجيات الإعلام والاتصال، من أجل حفز الأفراد إلى الانخراط في هذه الشبكات، حيث تعد في هذا الصدد شبكة الإنترنت وسيلة أساسية لبث الرسائل الجهادية واستقطاب المهتمين بالانضمام إلى المقاتلين الإرهابيين.

ويشكل عودة المقاتلين إلى بلدانهم (بالنسبة للجزائر بلغ عدد المقاتلين العائدين منذ سنة 2012 ، أربع وسبعون (47) شخصا[7]، تهديدا على الأمن الداخلي للدولة، حيث أنهم بعد استفادتهم من التدريب في أساليب القتال واستخدام الأدوات الحربية، يمكنهم أن يوظفوا الخبرات المكتسبة في القيام بأعمال تخريبية واختراق الجبهة الداخلية للدول، وتكوين خلايا للتنظيم تقوم بتنفيذ عمليات واسعة النطاق داخل الدولة.

كما أن التأثير الذي يمارسه المقاتلون الأجانب العائدون من خلال الصداقات، وشبكات التجنيد التي يقودها أصحاب الكاريزما ممن لديهم القدرة على الإغراء ونشر الأفكار والخطابات المشرّعة للإرهاب والدّاعية إليه، من شأنه أن يؤدي إلى بعث خلايا نائمة داخل الدولة والربط بين الشبكات الإرهابية داخل الدولة وخارجها (كالولاء الذي أعلنت عليه منظمة بوكوحرام الإرهابية لتنظيم داعش).

إن رصد انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود، ليس بالأمر الهين، بسبب الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها وعدم كفاية ضوابط الهجرة والتأشيرات ونظرا للمسالك الملتوية التي يتخذها المقاتلين الأجانب سبيلا للوصول إلى مسرح العمليات، معتمدين على شبكات احترافية للتهريب والتنقل إلى معسكرات التدريب.

في هذا الشأن، تعتبر الحدود التركية من أبرز الممرات التي يستخدمها القادمون من أوروبا والولايات المتحدة للالتحاق بالجماعات المتطرفة عن طريق رحلة مباشرة عبر الطائرة إلى أنقرة، ثم رحلة داخلية إلى غازيانتيب، التي تعد منطقة محورية لتسلل المقاتلين إلى سوريا، أو من خلال المرور عبر البلد الأصلي بالنسبة للحاملين للجنسية المزدوجة من الأوروبيين ذوي الأصول المغاربية (وتوجد بتونس مسالك عبور منظمة للوصول إلى سوريا)، أو التنقل عبر السيارة انطلاقا من جنوب وشرق أوروبا.

كما ترتب عن ارتفاع تنقل المقاتلين الإرهابيين إلى مناطق الصراع، انتشار ظاهرة السلاح غير المشروع في المنطقة المغاربية وبخاصة الخفيف والمتوسط بشكل كبير و (الثقيل في نطاق محدود)، ما جعله من أهم التحديات في المنطقة، لتمكن هؤلاء المقاتلين بعد عودتهم من الحصول على الأدوات اللازمة لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية، وتهديدهم للأمن الداخلي لدولهم الأصلية والدول التي يعبرونها وتلك التي يقصدونها، علاوة على تغذية العنف وتوفير أسباب التدخل الأجنبي.

3. إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف :

كما سلف القول، تفرز ظاهرة التطرف العنيف التي يسلكها المقاتلون الأجانب ويروجون لها، تداعيات خطيرة ومتباينة على الدول، خصوصا عند ضلوع هذه الجماعات في عمليات إرهابية داخل أوطانهم وتنسيق

خطط محكمة لشن هجمات منظمة بصورة فردية من النوع المسمى بـ " الذئب المنفرد" أو من خلال إسناد الخلايا الإرهابية المحلية حسب ما يسمى بتأثير "المحارب القديم"[8]. وتزيد من حدتها ما يعانيه المقاتلون الأجانب العائدون بعد عودتهم إلى بلدانهم من "اضطرابات الكرب التالي للصدمة" *(Posttraumatic stress disorder)* الذي يمس قدرتهم على استيعاب ذواتهم والعالم من حولهم، ويولجهم في حالة من الاكتئاب وازدراء المجتمع، خصوصا في ظل تنامي موجات الاسلاموفوبيا والتمييز العنصري والتشدد السياسي والتدخلات العسكرية الأجنبية التي تقودها بعض الدول الغربية، مما ينمي شعورهم بالهيجان والتشوش والعودة إلى العمل الإرهابي بنزعة عنيفة[9].

وعلى هذا الأساس، فإن التهديد الأمني الذي يشكله المقاتلون المتطرفون هو أمر جدي بالنسبة للدول، فرغم أن التحليلات الإحصائية تشير إلى أن أغلبية كبيرة من المقاتلين الأجانب العائدين من غير المرجّح أن تكون لديهم نوايا عدوانية، إلا أن الظاهرة أثارت اهتماما واسعا من قبل المجتمع الدولي زاد في سياق الأحداث التي تداولت في المنطقة العربية عموما وفي المنطقة المغاربية على وجه الخصوص مما شجع على تكوين ردَّ فعلٍ أمني للتعامل مع المشكلة، وأصبح هاجسا ملحّا لدى حكومات هذه الدول مما ألزمها اتخاذ شتى التدابير الوقائية والعسكرية في التصدي للتهديدات المنجرة عنه، رغم أن ظاهرة المقاتلين الأجانب في واقع الأمر ليست موضوعا مستجدا ولا تهديدا غير مسبوق، حيث ظهرت تجلياته أثناء الكفاح الأفغاني ضد الاتحاد السوفياتي، الذي اجتذب حوالي 20,000 مقاتل أجنبي على مدى اثنا عشر (12)عاما (1980-1992)[10].

ولمواجهة تنامي دور هذه الفواعل المهددة للأمن الإقليمي، تبنت الدول الغربية أساليب متباينة للتعامل مع المقاتلين الأجانب تنقسم في الغالب إلى نوعين : الأساليب المتشددة كمسائل التجريم وملاحقة المجرمين وترحيلهم وتعزيز مهام أجهزة الاستخبارات ، والأساليب الليبرالية بمراعاة سبل تحقيق الاندماج الاجتماعي، والتماسك المجتمعي، والعلاقات بين الدولة والمواطن.

وفي خضم هذه المقاربات انتهجت بعض الدول على شاكلة الجزائر مسعى المزج بين الأسلوبين، بتبنيها على الصعيد الداخلي لمقاربة أمنية شاملة على ضوء تجربتها السابقة مع الظاهرة، أما خارجيا وفي بداية انتشار الظاهرة، توارت الجزائر عن الأنظار كونها غير معنية بصفة رئيسية بهذا المشكل، لتواجدها في أسفل قائمة المصدرين للإرهاب، وبذلك قدمت الجزائر نفسها كاستثناء مغاربي لضآلة ضلوع مواطنيها في شبكات هؤلاء المقاتلين الإرهابيين.

إن فشل هذه التنظيمات الإرهابية في استقطاب مجندين من الجزائر، راجع إلى نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة التطرف العنيف واستئصال الإرهاب في ردع مواطنيها عن الضلوع في هذه الشبكات، حيث تجمع الإستراتيجية الجزائرية بين المقاربة الأمنية التقليدية والمقاربة السوسيو اقتصادية والتربوية والدينية في التصدي لهذه الآفة، وهي تستند على ركيزتين:

أ. ضرورة الرفع من درجات اليقظة والتعبئة والحذر لدى المصالح الأمنية من أجل الحفاظ على النظام العام وحماية أمن الأشخاص والممتلكات، وضمان أهبة الاستعداد لمواجهة نزعات التطرف المفضية إلى الإرهاب.

ب. تبني سياسة متعددة الأبعاد والمستويات مع إشراك جميع الفاعلين (المجتمع الدولي والسلطة والمجتمع المدني والمواطن) في بناء منظومة قانونية وفكرية واجتماعية متماسكة ضد مساعي الانحراف والتضليل.

1.3 فيما يتعلق بالتدابير الوقائية لمعالجة الظاهرة :

تتبنى الجزائر مبدأ المعالجة الشاملة للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وذلك بالمزج بين التدابير القائمة على تعزيز التسامح السياسي والديني وتيسير إعادة إدماج وتأهيل العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ، والتنمية الاقتصادية، والتلاحم الاجتماعي، واحتواء الجميع؛ وتسوية النزاعات المسلحة.

✓ **سياسة السلم و المصالحة الوطنية**

لقد جعلت الجزائر من مكافحة الإرهاب واستئصال التطرف العنيف أولوية وطنية، وقد شاطرت الجزائر رؤيتها وخبرتها المستمدة من إستراتيجية المصالحة الوطنية المزكّاة شعبيا في سنة 2005، لدعم الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى الرّدّ على الإرهاب وتحييد التهديدات الأمنية الخطيرة. وقد سمحت سياسة المصالحة الوطنية[11] بإيجاد حلول مناسبة للأشخاص الذين شاركوا في أعمال إرهابية أو أعمال تخريبية و جنحوا إلى اعتناق سياسة الوئام المدني بوضع حد لأعمالهم الإجرامية والانتهاكات التي بدرت من جانبهم، من خلال السماح لهؤلاء التائبين بالاندماج في المجتمع .

ويأتي ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تتويجا لمسار العفو والتسامح الذي انتهجته الجزائر، فمن قانون الرحمة (الصادر في عهد الرئيس السابق "اليمين زروال" سنة 1995 إلى سياسة الوئام المدني التي أطلقت عن طريق الاستفتاء سنة 1999 ثم إلى العفو الشامل والمصالحة الوطنية، الذي أعلن عن تدابير قانونية للإعفاء من متابعة الآلاف من الإرهابيين التائبين، وقد صرح رئيس خلية المساعدة القضائية في تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المسلحين أنه تم

العفو منذ عام 1999 إلى 2015 عن 15200 إرهابي تائب، وهو ما سمح بإعادة الدمج ونزع التطرف، باعتبار أن الزّجّ بهم في المساجن سيزيد من حدة تطرفهم ، فكان السبيل هو النظر إليهم كمواطنين ذوي حقوق وواجبات .

✓ **التدابير ذات الطابع الديني :**

لقد كان المؤتمر الدولي حول التطرف العنيف الذي احتضنته الجزائر خلال شهر جويلية 2015 فرصة للتأكيد على التدابير الردعية والوقائية التي اتخذتها الجزائر لمكافحة ظاهرة التطرف العنيف في المجال الديني من جهة والدعوة إلى محاربة الإسلاموفوبيا، أو أيّ شكل من أشكال خطاب الكراهية أو الخطاب العنصري أو الطائفي، وهي سلوكات منبوذة وغلو مضاد ترفضه الجزائر وتعمل على محاربته.

ولقد قامت الجزائر بحكم تجربتها المبكرة مع ظاهرة التطرف في بلورة جملة من الإجراءات تمكن من وزارة الشؤون الدينية من إحكام قبضتها على نشاط المؤسسات الدينية لكي تستعيد دورها الشعائري والثقافي والتربوي والاجتماعي الحقيقي وتكون حصنا منيعا ضد النوايا والممارسات المتطرفة . وعلاوة على التدابير الصارمة في تكوين الأئمة وتوظيفهم ومراجعة نظامهم الأساسي وخطبهم استحدثت الجزائر وظيفة المرشدات اللواتي يضطلعن بنفس عمل الأئمة من الرجال باستثناء إقامة الصلاة، فضلا عن التوعية الجوارية ضد الأفكار المتطرفة.

كما قامت الجزائر -في إطار جهودها لمكافحة التجنيد للعمل الإرهابي أو مناصرته – بإنشاء مرصد وطني للوقاية من التطرف الديني والانحرافات الفكرية يُعْنَى بحماية أسس المرجعية الدينية الوطنية من الأفكار المنحرفة وبتحليل ودراسة العوامل الدافعة للانسياق نحو الانحراف، من خلال تقديم حلول واقتراحات عملية ومتفاعلة، تقوم على تفضيل لغة الحوار وترسيخ ركائز الأمن الفكري، بنشر تعاليم الإسلام السمحة التي تقوم على التسامح والوسطية والاعتدال، كما أن مبادرة إنشاء مؤسسة مفتي الجمهورية لتكون مرجعية للمذهب المالكي في الجزائر هي قيد الإنجاز من قبل المصالح المختصة.

وفي سياق الحفاظ على الوحدة المرجعية في الجنوب الجزائري ومنطقة الساحل المتاخمة له اللذان يعدان مسرحا للتهديد الذي تشكله التنظيمات الإرهابية وتفاعلاتها مع الجماعات التوارقية لاستقطابهم نحو الرّاديكاليةّ، بعد تضييق الخناق على الإرهابيين في الشمال الجزائري وتراجعهم نحو الجنوب ، بادرت الجزائر بالتعاون مع دول المنطقة إلى إطلاق رابطة علماء ودعاة وأئمة الساحل التي تأسست بالجزائر في فبراير 2013 من ثمان دول من المنطقة (النيجر، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا وليبيا والجزائر) وانضمت اليها لاحقا كل من السنغال وساحل العاج وغينيا، وتهدف الهيئة إلى محاربة الغلوّ والتطرف الديني في منطقة الساحل، والدعوة إلى قيم الإسلام وثقافة السلم والتسامح، من خلال نشر خطاب تصحيحي موائم للثقافة المحلية ضد خطاب التطرف والراديكالية وتسوية النعرات الطائفية التي من شأنها تأجيج المواقف المتطرفة والصراعات الاثنية والمذهبية.

✓ **التدابير السوسيواقتصادية :**

إن إستراتيجية الجزائر في القضاء على التطرف تنبني على ثنائية الأمن والتنمية، من خلال الرفع من مستوى معيشة السكان والقضاء على التهميش والإقصاء الاجتماعي خاصة في أوساط الشباب الذين قد تقودهم البطالة وانعدام سبل العيش الكريم إلى الانزلاق نحو التطرف والإرهاب.

وعليه قامت الجزائر بإطلاق برامج اقتصادية تنموية بهدف تدارك التأخير نتيجة وقف إنجاز مشاريع البنية التحتية في فترة التسعينيات، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، فبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010-2014) الذي خصص له مبلغ مالي قدر ب 21214 مليار دينار جزائري[12]، موزعة على ثلاث برامج فرعية، أخذ فيها برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان النصيب الأكبر من التمويلات بنسبة 45.5%، ليعقبه برنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 38.52 %، ثم برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 16.05%[13]، ثم برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 16.05%[14] ، فبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015 – 2019 الذي رصد له مبلغ 262 مليار دولار بهدف الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة و بلوغ نمو للناتج المحلي الخام نسبة 7 % مع حلول سنة 2019 .

إن هذه التمويلات أدت إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي منذ انطلاق البرنامج الأخير من 4 473.5 دولار أمريكي سنة 2010 إلى 5.498.1 دولار أمريكي سنة 2014، مسجلا أعلى نسبة سنة 2013 بقيمة 2. 04 5.5 دولار أمريكي ، كما انخفض معدل التضخم خلال فترة البرنامج إلى 2.9 %سنة 2014 ، وتراجع معدل البطالة من 10% خلال سنوات الأولى إلى 9 %سنة 2014 ، حيث استفاد بذلك أكثر من 1.6 مليون شاب من الإدماج المهني ونحو 800.000 شاب من عقود التشغيل والإدماج[15].

إن الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والتطرف سمحت لها بتوخي اليقظة الأمنية التي مكانتها من الحفاظ على "جهة داخلية مستقرة و متينة" بمشاركة شرائح المجتمع[16] ، وانتهاج مقاربة مندمجة في محاربة الراديكالية مبنية على قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية ومشاريع التنمية و التكفل بالشباب و القيام بالإصلاحات، وإعادة الاعتبار للإسلام التقليدي ودور المساجد و المدارس و وسائل الإعلام ، فضلا عن تكريس الديمقراطية كخيار استراتيجي وتحقيق العدالة المجتمعية[17].

ويأتي ذلك في سياق تركيز قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178 على ضرورة تمكين الفاعلين المحليين من العمل على نزع التطرف من خلال القيام بنشاطات استباقية بتوفير حياة كريمة للمعنيين، على أساس الاندماج الاجتماعي والثقافي والمجتمعي، فضلا عن تمكينهم من المهارات الأساسية لحياة الإنسان ومحاربة الخطابات التضليلية وتوفير الدعم النفسي بخلق مرجعية اجتماعية بديلة عن تلك التي تحيد بهم عن السلوك السوي[18]، وهو ما جعل الجزائر أقل الدول المغاربية والعربية في ضلوع شبابها ضمن الحركات الإرهابية.

1.3 فيما يتعلق بالمعالجة الأمنية والعملياتية للظاهرة :

من بينها تلك التي تهدف إلى ما يلي: منع تغذية نزعة التطرف المفضية إلى الإرهاب؛ وقمع التجنيد؛ ومنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر؛ وتعطيل الدعم المالي المقدم لهم؛ ومكافحة الفكر المتطرف العنيف؛ ومكافحة التحريض على الإرهاب. وتعد تجربة الجزائر في التعامل مع الظاهرة نموذجا يحتذى به بحكم ما مرت به في تسعينيات القرن الماضي بتنقل العديد من الجزائريين إلى أفغانستان وباكستان وتحولهم إلى عناصر هدامة عند عودتهم إلى البلاد، رغم أن المجندين من ذوي الجنسية الجزائرية ضمن المقاتلين الإرهابيين هم الأقل عددا في منطقة المغرب العربي، كون الشباب الجزائري أضحى أكثر تفطنا بخلفيات الخطابات الأصولية التي كان ضحية لها خلال العشرية السوداء والتي أبقت إلى يومنا هذا بآثارها في نفسية الأمة الجزائرية ووعيها.

وقد قامت الجزائر لمنع تجنيد المقاتلين الجزائريين، بالمصادقة على القانون المعدل للأمر 66-156 المتعلق بقانون العقوبات والذي نص على تجريم ظاهرة المقاتلين الأجانب الذين ينتقلون إلى بلدان أخرى للانخراط في نشاطات إرهابية وتجريم تجنيد الأشخاص لصالح الجمعيات أو التنظيمات أو الجماعات أو المنظمات الإرهابية أو تنظيم شؤونها أو دعم أعمالها أو نشاطاتها أو نشر أفكارها باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال أو أية وسيلة أخرى. كما قامت بإصدار القانون رقم 16-02 المؤرخ في 19 جوان2016، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن لقانون العقوبات والذي سيسمح بسد الثغرات فيما يخص مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، حيث يتضمن في تدابيره تجريم تجنيد الأشخاص لحساب الجماعات، المجموعات والمنظمات الإرهابية ودعم أعمالهم وتمويلهم وتنظيم أسفارهم وكذا الترويج لأفكارهم باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أو أية وسيلة أخرى.

ويأتي هذين النصين التشريعيين تماشيا مع قرار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة رقم 2178 الصادر في 24 سبتمبر 2014 بموجب الفصل السابع (ما يجعله ملزم قانونا على الدول الأعضاء) الرامي إلى القضاء على ظاهرة المقاتلين الأجانب الذين ينشطون خارج بلدانهم الأصلية أو بلدان إقامتهم.

في نفس المضمار، قامت الجزائر باعتماد تدابير إجرائية لرصد حركة المرشحين بالانخراط ضمن الشبكات المقاتلة سواء كانوا من المواطنين الجزائريين أو من الأجانب المقيمين في البلاد بإنشاء قوائم إسمية تضم جميع الأفراد المشتبه بهم وتشديد إجراءات المراقبة الحدودية، خصوصا إزاء الذين يتخذون كل من العراق وسوريا وجهة لهم، فضلا عن التركيز على الاستعلام الأمني والكشف عن الوثائق المزورة والتنسيق بين الدول لاسيما عبر نظام الأنتربول الموصول بجميع المراكز الأمنية بالقطر الجزائري.

حيث أنشأت منظمة الأنتربول قاعدة بيانات تتضمن معلومات تفصيلية لحوالي 6000 شخص مجند، بناء على معطيات وفرها أكثر من 50 بلدا، لمساعدة الدول الأعضاء كالجزائر في تقييم التهديدات الإرهابية، كما تم موافاة الجزائر بقاعدة بيانات مكونة من 56 مليون وثيقة سفر مسروقة واردة من 172 دولة[19] لتحذير الدول وحملهم على اتخاذ التدابير الضرورية لوقف حركة المشتبه بهم والتدقيق بشأنهم .

هذا علاوة على التنسيق الدولي لوضع نهج أكثر شمولية لمواجهة التطرف الذي يتم منذ سنة 2011 في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وفريق المنتدى المهتم بهذا الشق الأمني المرتبط بظاهرة المقاتلين الأجانب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مكافحة الإرهاب، والصندوق العالمي لإشراك المجتمع والمرونة، ومشروع شبكة التعريف بالتطرف المدعوم من قبل الاتحاد الأوروبي[20].

3.3 البعد الدولي للإستراتيجية الجزائرية ضد التطرف والإرهاب:

ترتكز الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب على جملة من المبادئ القائمة على عدم التفاوض مع الإرهابيين، وضرورة التنسيق والتعاون الإقليمي مع احترام شؤون الدولة الداخلية، والتعاون مع الشركاء خارج الدائرتين المغاربية والإفريقية، والاعتماد على الثالوث الذي يجمع بين السلم والأمن والتنمية لمواجهة التهديد الإرهابي. وبما أن الإرهاب عرف تحولا في طريقة عمله منتقلا من العمليات المحددة إلى الاحتلال و السيطرة على أقاليم كبيرة، بالاعتماد على الخطاب الإيديولوجي والتحريضي الذي لا يمت بصلة بالفكر والعقيدة السليمة، فقد حرصت الجزائر على توسيع مضمون إستراتيجيتها بالتركيز على مبدأ التوقي من تهديدات التطرف العنيف وانسياق شبابها وراء خطابات دعاة التضليل والإرهاب.

وفي سياق الحركية الدبلوماسية للجزائر ضد الإرهاب الدولي بجميع جوانبه، عرضت هذه الأخيرة خلال الندوة الدولية حول الوقاية من التطرف العنيف التي انعقدت يومي 7 و8 أبريل 2016 بجنيف (سويسرا) التوجهات الكبرى لإستراتيجيتها القائمة على تجفيف المنابع الفكرية للإرهاب المنبثقة عن رؤيتها الشاملة لمكافحة الإرهاب، وهي تقوم على المحاور الرئيسية التالية:

- المرافعة لأجل مكافحة التطرف المضاد وظاهرتي كره الأجانب والاسلاموفوبيا، فالربط بين الإسلام والإرهاب يشكل انحدارا خطيرا للمجتمع الدولي في تقوية الشعور بالرفض والإقصاء ويزيد من همهمات السخط للمتطرفين، كما يعد تحالفا ايجابيا لبعض الدول مع الجماعات الإرهابية ضد الإسلام والمسلمين، وهو ما أكده السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة في مارس 2016 بالجزائر بقوله " أن معاداة الإسلام تعد أحد عوامل التطرف "القوية" مؤكدا أن استئصال التطرف "يقتضي حتما مكافحة معاداة الإسلام"[21].
- التركيز على مكافحة التطرف في تعاملاتها الدولية والإقليمية وفي مشاركاتها الرسمية من أجل نشر التوعية بشأن العلاقة الترابطية بين الإرهاب والتطرف وتنسيق الجهود لاستئصال الظاهرة، وهو ما أكده وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية السيد عبد القادر مساهل خلال الندوة المذكورة بقوله " أن التطرف العنيف والإرهاب ظاهرتان عالميتان لا تسلم منهما أية منطقة ولا أي بلد ، فهما يشكلان تحديا يستوقف بلداننا جماعيا وفرديا، بالنظر إلى المخاطر التي يشكلانها على قيم التسامح والتفتح والحوار والتعاون التي تجمعنا"[22].
- العمل على رفع الوعي الدولي حول العلاقة الوثيقة بين التطرف العنيف وظاهرة الإرهاب.
- تشجيع تنظيم اللقاءات العلمية المنصبة حول موضوع مكافحة التطرف العنيف والتعصب، برعاية كل من وزارتي الشؤون الدينية والتعليم العالي، والمبادرة ببرامج تعاونية مع كل من منظمة الأمم المتحدة و منظمات إقليمية للتعريف بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف.

4. خاتمـة

بناء على ما سبق، يبقى التهديد الأمني الذي يشكله المقاتلون المتطرفون ذوي النزعة العنيفة أمرا جديا بالرغم من أن ظاهرة المقاتلين الأجانب ليست مستجدّه، إلا أن الاهتمام به من قبل المجتمع الدولي زاد في سياق الأحداث التي تداولت في المنطقة العربية عموما والمنطقة المغاربية على وجه الخصوص، ليصبح هاجسا أمنيا لدى حكومات الدول يلزمها اتخاذ شتى التدابير الوقائية والعسكرية في التصدي للتهديدات المنجرة عنه. وتعد تجربة الجزائر في التعامل مع الظاهرة نموذجا يحتذى به بحكم التجربة التي مرت بها في تسعينيات القرن الماضي بتنقل العديد من الجزائريين إلى أفغانستان وباكستان وتحولهم إلى عناصر هدامة عند عودتهم إلى البلاد، حيث تعتمد الجزائر للوقاية من التطرف على مقاربة قائمة على ثالوث متراكب من مبدأ الحوار والأمن والتنمية، بانتهاجها لإستراتيجية الدمج بين النشاطات الدبلوماسية والتنسيق في إطار التعاون الدولي، والترتيبات الأمنية كالاستعلام وتبادل المعلومات وتأمين الحدود وغيرها ، دون إغفال للمجهودات التنموية لاسيما في المناطق الحدودية.

وقد تم خلال هذه الدراسة التوصل إلى جملة من النتائج التالية :

- لا توجد ملامح واحدة للإرهابي ولا طريق واحد يؤدي إلى الإرهاب، كما تتعدد الأسباب المؤدية إلى الراديكالية الإرهابية وتتشعب وتلتقي بطريقة مختلفة في جميع الحالات،
- تمثل الراديكالية مسارا ديناميكيا يدفع الفرد بقبول العنف الإرهابي بصفته طريقة عمل ممكنة وحتى مشروعة، وتمثل الراديكالية تهديدا للمجتمع إذا ما ارتبطت بأعمال عنف وأعمال أخرى غير قانونية كالدعوى إلى الكراهية ، كما أن كل حالة من الراديكالية تأتي نتيجة التقاطع الفريد لبيئة مناسبة والمسار الشخصي والسيكولوجي للفرد الواحد، وتشمل الظروف المهيأة للإرهاب النزاعات العالقة دون حل وانتهاكات حقوق الإنسان وضعف دولة القانون وغيرها من ظواهر التهميش.

- إن الجزائر التي عرفت هذه الظاهرة بصورة مبكرة، عملت على تبني مبدأ المقاربة الشاملة والتعاون والتنسيق الدولي، استخلصتها من تجربتها وخبرتها المريرة في التعامل مع هذا التهديد، حيث طرحت جملة من التدابير التشريعية والقضائية والاجتماعية التي مكنتها من بناء تصور ذاتي حول الظاهرة ومكافحتها، واستكملت هذه المجهودات على الصعيد الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي باعتبار الظاهرة عابرة للأوطان ومكافحتها تستلزم تعاونا دوليا وفق إستراتيجية محكمة ومدروسة لتطويق الآفة.

1.5الأشكال والرسومات البيانية:

شكل رقم 01

المصدر: جريدة دي إيكونوميست (The Economist) ماي

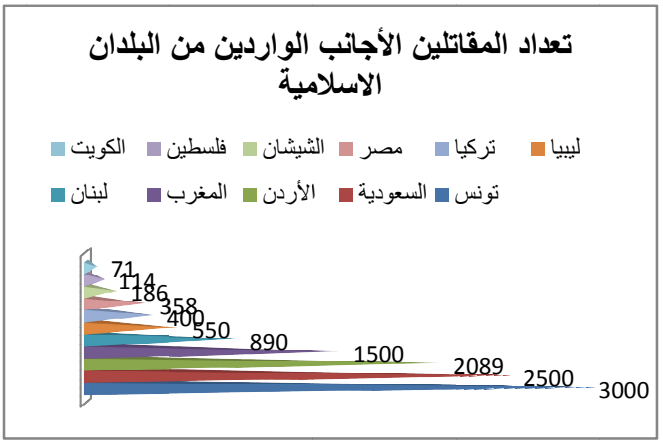

.2014

شكل رقم 02

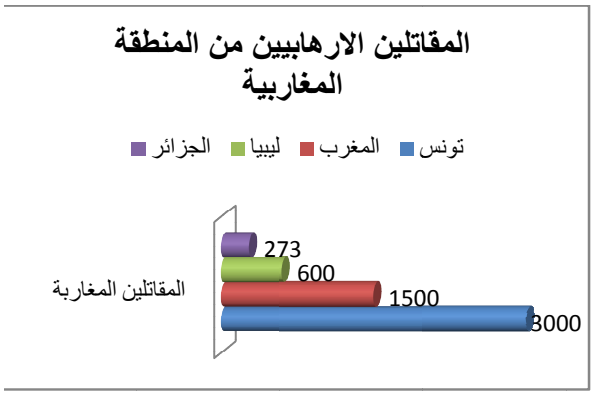

المصدر : المركز الدولي للدراسات حول التطرف والعنف السياسي(ICSR)، 2015.

شكل رقم 03

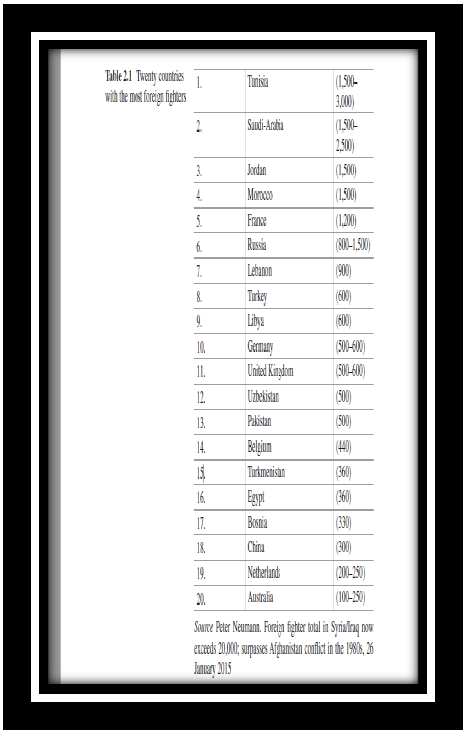

Table 2.1 Twenty countries with the most foreign fighters

1.	Tunisia	(1,500-3,000)
2.	Saudi-Arabia	(1,500-2,500)
3.	Jordan	(1,500)
4.	Morocco	(1,500)
5.	France	(1,200)
6.	Russia	(800–1,500)
7.	Lebanon	(900)
8.	Turkey	(600)
9.	Libya	(600)
10.	Germany	(500-600)
11.	United Kingdom	(500-600)
12.	Uzbekistan	(500)
13.	Pakistan	(500)
14.	Belgium	(440)
15.	Turkmenistan	(360)
16.	Egypt	(360)
17.	Bosnia	(330)
18.	China	(300)
19.	Netherlands	(200-250)
20.	Australia	(100-250)

Source Peter Neumann. Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s, 26 January 2015

6. قائمة المراجع :

❖ **باللغة العربية :**

- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، واقع وآفاق –، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.
- غريب محمد، الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، 25 نوفمبر2008 ، جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر.
- تشارلز ليستر (2015) ، المقاتلون الأجانب، تجريمهم أم إعادة دمجهم؟، متوفر على الموقع الالكتروني: *https://www.brookings.edu/wp-content/.../Ar-Fighters-Web.pdf*
- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية (2015)، "الجزائر والقضاء على الراديكالية .....تجربة للتبادل "، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.mae.gov.dz/Lutte-contre-le-terrorisme_15.aspx.
- المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب : موقف حازم وصارم، مجلة الجيش، العدد 636 ، جويلية 2016، ص 47.

❖ **باللغة الأجنبية :**

- Rapport du Groupe de diagnostic stratégique, Radicalisation islamiste et filières djihadistes, prévenir, détecter et traiter n°3 – 26ème Session nationale « Sécurité et Justice » - 2014/2015.
- Abdelkader ABDERRAHMANE, " Algeria's Foreign Policy: The View From The Edge Africa", Journal for prevention and Combating of Terrorism , Vol 5, N°1, December 2016.
- Thomas Hegghammer, " The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad , International Security, N° 35, 2010.
- Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights (2010), Foreign fighters under international law, disponible sur le site web: http://www.genevaacademy.ch/docs/publications/Briefings/pdf.
- P.R. Neumann, Foreign fighter total in Syria/Iraq (2015), ICSR, disponible sur le site web: http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpassesafghanistan-conflict-1980s/.
- The Economist, disponible sur le site web : http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21614226-why-and-how-westerners-go-fight-syria-and-iraq-it-aint-half-hot-here-mum

7. هوامش:

[1] Foreign fighters under international law , Academy briefing no 7 , Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, October 2014, disponible sur : http://www.genevaacademy.ch/docs/publications/Briefings%20and%20In%20breifs/Foreign%20Fighters%20Under%20International%20Law%20Briefing%20no7.pdf

[2] www.aljazeera.net

[3] P.R. Neumann, Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s, ICSR, 2015, disponible sur : http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpassesafghanistan-conflict-1980s/.

[4] The Economist, plus de détails sur: http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21614226-why-and-how-westerners-go-fight-syria-and-iraq-it-aint-half-hot-here-mum.

[5] Ibid.

[6] El Watan , 14 février 2017 .

[7] قيادة الدرك الوطني الجزائري ، 2015.

[8] فإشراك مقاتل أجنبي واحد ضمن خلية إرهابية يزيد، إحصائياً، من احتمال نجاح الهجومات المنفذة والتسبب في خسائر بشرية كبيرة.

[9] تشارلز ليستر ، المقاتلون الأجانب ، تجريمهم أم إعادة دمجهم ؟، معهد بروكنجز، 2015 ، متوفر على الموقع الالكتروني التالي :
https://www.brookings.edu/wp-content/.../Ar-Fighters-Web.pdf

[10] Thomas Hegghammer,. " The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad « International Securitu, N° 35 ، 2010.

[11] وتتضمن الهندسة العامة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 27 فبراير والذي تم سنه تحت عنوان "تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية "والمرسوم الرئاسي رقم 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية والمرسوم رقم 06-94 المتعلق بتقديم الدولة إعانة إلى الأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقربائها في الإرهاب وأخيرا المرسوم رقم 06-95 المتعلق بشروط تنفيذ المادة 13 من الأمر 06-01، ويكمل هذا الجهاز الإطار القانوني الموجود منذ عام 1999 الذي يتكفل بضحايا الإرهاب من خلال المرسوم التنفيذي 99-44 المؤرخ في 13 فبراير 1999 المتعلق بتعويض الأشخاص الماديين الذين وقعوا ضحية أضرار جسدية أو مادية لحقت بهم من جراء أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب .

[12] كان ذلك في ظل الفائض المالي الذي حققته الجزائر في الميزانية العمومية، مما أدى إلى تحولها من بلد مدين إلى بلد دائن وحيازتها لغلاف مالي استثماري ضخم بلغ 265 مليار دولار .

[13] عبدالرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – واقع و أفاق – ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة1 ، 2011 .

[14] نفس المرجع.

[15] Radicalisation islamiste et filières djihadistes, prévenir , détecter et traiter , rapport du Groupe de diagnostic stratégique n°3 – 26e Session nationale «Sécurité et Justice » - 2014/2015.

[16] مقتطف من خطاب وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بتاريخ16 نوفمبر 2016، متوفر على الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية
. http://www.mae.gov.dz/news_article/3501.aspx

[17] وثيقة "الجزائر والقضاء على الراديكالية .....تجربة للتبادل "، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربي، سبتمبر 2015، مدرجة على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

[18] تشارلز ليستر ، مرجع سابق.

[19] جريدة الخبر 27 مارس 2016 .

[20] تشارلز ليستر ، مرجع سابق.

[21] أدلى السيد الوزير بذلك خلال ندوة صحفية نشطها مناصفة مع نظيره الفرنسي جون مارك أيرو عقب المحادثات التي جمعتهما الجزائر العاصمة.
المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب : موقف حازم وصارم، مجلة الجيش العدد636 ، جويلية 2016، ص 47.